مقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله مِنْ شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضْلل فلنْ تجدَ له وليًّا مُرْشِدًا.

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسوله، صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

يقول عليه الصلاة والسلام: «**مَنْ يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم والله يعطي، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله**»(١)، ويقول ـ بأبي هو وأمي ـ: «**نضَّر الله امرأً سمع مقالتي، فوعاها، فأداها كما سمعها**»(٢)، وكان مِنْ دعائه: «**اللَّهُمَّ انفعني بما علَّمتني، وعلِّمني ما ينفعني**»(٣).

ومنتهى الأمل والرجاء أن ينال الإنسانُ هذه الخيرية مِن الله ﷻ، وأنْ يكونَ في جملة مَن دعا لهم النبي ﷺ بالنضارة، وأن يكون موفَّقا في طلب النافع مِن العلم.

بيد أن الغيب مستور بالحجب، ولن يدخل الجنة أحد بعمله، فلا مناص مِن التعرُّض لرحمة الله التي وسعت كل شيء، فاللَّهُمَّ اغفرْ وارحمْ.

وفي المقابل فإنَّ أوَّل مَنْ يقضى يوم القيامة عليه: «**رجلٌ تعلَّم العلم وعلَّمه، وقرأ القرآن فأتي به، فعرَّفه نعمه فعرَفها. قال: فما عملتَ فيها؟ قال: تعلَّمتُ العلمَ وعلَّمتُه، وقرأتُ فيك القرآن. قال: كذبت. ولكنك تعلمتَ العلم ليقال: عالم. وقرأتَ القرآن ليقال: هو قارئ، فقد قيل. ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار**»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٧١).

(٢) أخرجه الترمذي وصححه رقم (٢٦٥٧)، وابن ماجه رقم (٢٣٢)، وأودعه محمد جعفر الكتاني في كتابه نظم المتناثر من الحديث المتواتر (ص٣٣).

(٣) أخرجه التظرمذي رقم (٢٨٤٥)، وابن ماجه رقم (٢٥١) من حديث أبي هريرة ﷺ، والنسائي في الكبرى رقم (٧٨٦٨) من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٤) أخرجه مسلم رقم (١٩٠٥) مِنْ حديث أبي هريرة ﷺ، وهو معروفٌ بحديث ناتلِ أهل الشام.

ومَنْ تَعَلَّمَ هذا العلم ولم يعمل به كان قد استكثر مِنْ حجج الله عليه، وجهلٌ يعذر به خيرٌ مِنْ علم يوبقه، «**وقد كنا زمانا نعتذر مِن الجهل، فقد صرنا الآن نحتاج إلى الاعتذار مِن العلم!**»[1].

فيا ربِّ رحماك، فلياذًا بك، وعياذًا بك منك.

وبعد هذه المقدِّمة الموجزة أقول: هذه رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير في شعبة «الفقه» قسم «الدراسات العليا الشرعية»، وهي بعنوان: «**نظرية الإلزام: إلزامات ابن حزم للفقهاء أنموذجًا**»[2].

أبدأُ بذكر ما تشتملُ عليه الخُطَّة مِنْ الكلام في موضوع الرسالة، والسبب الباعث الذي حفَّزني إلى الكتابة فيها، مبيِّنًا أهميةَ هذا الموضوع، وسَبْقَه، كما أبيِّن فيها خطة البحث التفصيلية.

فأقولُ ـ مستمدًا العونَ والمددَ ممن لا حول لنا ولا قوة إلا به ـ:

أولًا: موضوع الرسالة:

تنحصر الرسالة في محورين رئيسين:

الأول: دراسة نظرية في «الإلزام».

الثاني: دراسة تطبيقية في إلزامات الفقهاء من خلال النظر في إلزامات ابن حزم.

ثانيًا: أهمية الرسالة:

تبرز أهمية الرسالة مِن عدة جهات:

الجهة الأولى: السَّبْق، فبحسب ما وقفت عليه، لم أعثر إلى الساعة على مَنْ بَحَثَ في إلزامات الفقهاء، أو بَحَثَ في إلزامات ابن حزم خاصة، أو حتى بَحَثَ في موضوع «الإلزام» مِنْ حيث هو بغض النظر عن تعلُّقه الفقهي، فكان كل هذا دافعًا إلى ما أقوم بصدده.

الجهة الثانية: أنه محاولة للوقوف على أطراف مباحث «الإلزام» وصوغها كنظرية، ومن ثَمَّ يكون الانطلاق منها للنظر في إلزامات الفقهاء.

---

(١) إصلاح غلط أبي عبيد لابن قتيبة (ص٤٧).

(٢) **الأُنموذَج**: مثال الشيء الذي يعمل عليه، وهو معرب، وفي لغة نَموذَج، وهو تعريب نموذه، وقيل: إن الصواب النموذج لأنه لا تغيير فيه بزيادة، ونوقش بأنها دعوى لا تقوم عليها حجة، فما زال العلماء قديمًا وحديثًا يستعملون هذا اللفظ من غير نكير، حتى إن الزمخشري وهو من أئمة اللغة سمى كتابه في النحو «الأنموذج»، وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني، وهو إمام المغرب في اللغة، سمى به كتابه في صناعة الأدب، وكذلك الخفاجي في «شفاء الغليل» نقل عبارة المصباح، وأنكر على من ادعى فيه اللحن، ومثله عبارة المغرب للناصر بن عبد السيد المطرزي شارح المقامات. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ن م ذ ج)، تاج العروس مادة: (نمذج).

الجهة الثالثة: أهمية معرفة قانون الإلزام، ويتجلى ذلك في أمور، منها:

■ أن الواجب على المسلمين أنْ يتعلَّموا مِن العلم، ما ينتفعون به في إبطال الباطل، وإحقاق الحقِّ، على الطُّرُقِ المتعارفة عند عامَّة الناس، وما الإلزام إلا نوعٌ مِن الجدل، والجدال في تقرير الحق حِرْفَةُ الأنبياء.

■ أن الغاية الأولى للإلزام تظهر مِنْ موضوعه، وهو إبطال قول المخالف بناء على أصله؛ فإنَّ القول إذا أبطلَ نفسَه بنفسِه، صار مِنْ أفسدِ ما يكون.

■ لعل هذا البحث يعالج الخلل الواضح في اعتبار قانون الإلزام، لا سيما ما كان مِن المحدَثين، الذين يقصد كثير منهم إلى قسر الناس حسب أصولهم، ومحاكمتهم وَفْقَ قواعدهم، وأن هذه الطريقة كما أنها منافية لطريقة الوحي، فإنها أيضًا بمنأى عن جري الأئمة، إضافةً إلى أنها خلاف قواعد الجدال والنظر؛ فماذا بقي؟!

■ أن إبطال قول المخالِف بناء على أصله أنكى لردعه إنْ كان معانِدًا، وذلك ببيان تناقضه، وأنه على غير الجَادَّة، كما أنه أدعى لرجوعه إنْ كان مُتَهَمّمًا للحق.

■ أنّه يُمَيّزُ الباحثين عن الحق مِن المتكبرين، الذي يبطرون الحقَّ، ويغمطون الناسَ؛ فإنه إذا ألزم مُخَالِفَه، وكان إلزامه حقا؛ فإنَّه حينئذٍ قد أنزله منزلتَه، وأبانه عن مَحَلِّه، وأراه فسادَ قوله، فإنْ آب إلى الحقِّ فذاك، وإلا فإنَّه لا يَضُرُّه بعد ذلك عِناده، فإنَّ زحزحة الإنسان عنْ أصله أو قوله وما ألفه أمرٌ جِدُّ عسير، أرانا الله الحقَّ، وثبَّتنا عليه.

■ لا تَقْتَصِرُ فائدةُ العِلْم بقانونِ الإلزام على إبطال أقوالِ المخالفين فحسب، بل تَمْتَدُّ إلى إنصافِ المخالف، وعدمِ الجَوْرِ عليه بتَحميل مقالتِه ما لا تحتمل.

■ أنَّ القولَ السالِمَ مِنْ إيرادات المخالف أقوى مِن القولِ المعارَض؛ فكيف إذا كانت المعارضة بأصله الذي اعتبره، وأقامه عليه؟! ولا مندوحة له حينئذٍ للفرار بالبناء على أصلِه.

■ كثيرٌ مِن المسائل الخلافية تنتهي إلى اختلاف الأصول، فلا ينحسم الخلاف إلا بمراجعة الأصول، فيطول النزاع، ويحتاج إلى مهلةٍ للنظر، فينفضُّوا إلى غير شيء، بينما مسائل الإلزام يحسمها أحدُ الفريقين بمقتضى أصول الآخر، وهذا أقوى ما يكون مِن الترجيح.

■ أنَّ القول المعيَّن إذا كان يَرِدُ عليه شيء مِنْ إلزامات المخالف، فإنَّ المخالِف قد يقع عليه ما هو أكثر، ومَنْ وازن بين هذه الظنون ومراتبها أوشك أن يحكم الباب.

■ أنه يفيد المُرَجِّحَ إذا أرادَ أن يَخْلُصَ إلى الترجيح؛ وذلك من خلال تنقيح رأيه مِن

الآراء المدخولة، كما يفيده أيضًا في تقليص عدد الأقوالِ في المسألة؛ وهذا وإنْ لم يُحِقَّ حقًا، إلا أنَّه يُقَرِّبُ إليه، فَيَقْصُرُ آلةَ البحثِ على ما يُمْكِنُ أنْ يكونَ حقًا، فَيُرَدِّدُ بينه النظرَ.

■ أنها تبدي العمق الذي يتحلَّى به الفقيه حينما يلزم؛ إذ الإلزام لا يكون إلا مِنْ متضلِّع بفقه المخالِف، قد أدرك التناقض والتفاوت في مقالاته، سواء كان ذلك في المسائل أو الدلائل.

■ أنها تكشف عن مدى انتظام المدارس الفقهية في أصولها.

■ أنَّ أئمة الفقهاء مِنْ أرباب المذاهب قد اعتبروا ما ألزمَهم به المخالفون، وأخذوه على مَحْمَلِ الجِد، ونظروا إليه بنظر الإنصاف، لا نظر المدافعةَ: فصَقُلَت بذلك أقوالُهم، ونُقِّحَت أدلتهم، وتضاءل خلافهم، لا سيما ما كان لازمًا على أصول المذهب، فهو شأن الأئمة الكبار، مِنْ خاصة المحققين، وبها ظهر تميزهم، وسجِّلت اختياراتهم، بل إن تراكم المدارس الفقهية ما كان إلا تطورًا للأخذ بإيرادات المدارس المتعددة، وأظهر هذا ما كان في شخصية الشافعي التي ولدت من احتكاك مدرسة أهل الحديث في المدينة بمدرسة أهل الرأي في الكوفة، وما ظهر كذلك في شخصية ابن تيمية، فما زانت اختياراته وتميزت إلا باختيارات أهل الرأي، وإلا باختيارات أهل الظاهر، مضمومة إلى أصول أحمد ومالك والشافعي، فكانت اختياراته كأطايب الثمر، وكأجمل الزهر.

الجهة الرابعة: إدراك موقع ابن حزم «المنهجي» إذ كان ممثِّلًا للمدرسة الظاهرية التي تقابل الجمهور بمدارسه الأربعة، ناهيك عن محله «العلمي»، وغير خافٍ أهمية هذه المقابلة بين ابن حزم والجمهور، سواءً أريد بها ما كان تاريخًا، أو ما كان منهجًا، والذي يهم هنا المقابلة المنهجية: أصولًا وفروعًا.

ولما كان «المحلَّى» على وجه الخصوص، وبقية كتب ابن حزم على وجه العموم محشوة بالمتناقضات التي ادَّعاها ابنُ حزم على الجمهور، سواء كانت تناقضات بين تفريعاتهم المتباينة، أو تناقضات بين ما فرَّعوه، وبين ما أصَّلوه: ناسب أن تكونَ كتبُ ابن حزم مادةً لمبحث «الإلزام».

وطَرْق الإلزام مِنْ باب ابن حزم يستحسنه كلُّ مَنْ راقه فقه ابن حزم؛ فإنه امتاز بقوة الحجة[1] والمحاجّة[2]، وهما طرفا المسألة، فمن رام الظفر بذلك فإنه ثَمَّ، ناهيك عن التزامه اعتبار هذه الطريقة في كتبه في سائر موادِّه.

(١) بإظهار قوله.

(٢) بإبطال قول خصمه.

الجهة الخامسة: إدراك مَحَلِّ «الجمهور» بمدارسه الأربعة، ويكون هذا عاملًا قويًا في إبراز أهمية الموضوع، بسبب أنَّ إلزامات ابن حزم بالأساس متسلِّطة عليهم، فكان حقًا لهم أن تقوَّم هذه الإلزامات وَفْق قانون متَّفق عليه، قد فُرِغَ مِنْ صياغته.

وهاتان الجهتان شكلتا النواة الأساسية التي قامت عليها فكرة هذا البحث بجملته، فكم كان يروعني ابن حزم وهو يرصُّ أسئلته، ويثيرها على الجمهور حسب أصولهم، **فمِنْ أقواله المعتادة**: «هذا لو كان القياس حقًا، وكيف وكله باطل؟ فهم يتركون أصحَّ قياس في الأرض لو كان القياس حقًا، ثم يذهبون، ويعملون بأحمق قياس في الأرض!»، ويقول: «فإنْ كان القياس حقًا فقد أخطؤوا بتركه وهم يعلمونه، وإنْ كان باطلًا فقد أخطؤوا باستعماله، فهم في خطأ متيقَّن إلا في القليل مِنْ أقوالهم».

وقال مرة: «وفي هذا المكان عجب عجيب! وهو أنَّ الشافعي لا يقول بالمرسل، ثم أخذ هاهنا بأنتن مرسل في العالم! مِن رواية ابن أبي يحيى! وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وقال في مذهب أهل المدينة: «إنهم أترك الناس لعمل أهل المدينة».

وكم كرَّر ابن حزم هذا السؤال: «وهذا قول صاحب، ولا مخالف له وهو حجة عندهم».

وقال مرة: «لا ندري متى عُمرُ حجَّةٌ؟ ومتى هو لَيس حجةً؟».

فتولَّد مِنْ أسئلة ابن حزم المتكررة هذا السؤال:

هل أجاب الجمهور على أسئلة ابن حزم الظاهري؟

الجهة السادسة: اعتبار ابن حزم للإلزام وولعه به، بل ربما يقال: إنه أخصُّ أهل العلم اعتناء بهذا الباب نظرًا وتطبيقًا، بل إنَّ مِنْ شغفه به أنْ كان له مؤلَّفٌ خاصٌّ فيه، وهو مَعْلَمَتُه الرائعة التي رأت النور قريبًا موسومةً بـ«الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودَيْن في مذاهب أهل الرأي والقياس»، فهذا الكتاب وإنْ كان مختصًّا بما ادَّعاه على القائلين بالقياس، أو الحنفية كما هو الموجود في القدر المطبوع منه، إلا أنه يبرز بقوة اختصاصه بهذا الباب.

وله في غير هذا الكتاب جملة صالحة من المؤلَّفات القائمة على اعتبار هذه الطريقة لا سيما «المحلى» فإن ذلك من أغراضه في مؤلفه، كما نصَّ عليه في مقدمته، فكان لا يترك شاردة ولا واردة مما وقف عليه مِنْ تناقضات الفقهاء ـ حسب دعواه ـ إلا شرّق بها وغرّب.

وقد كان شديد الاستحضار لتفاصيل أقوال مخالفيه، فتقف عليه وهو يحاسبهم في

كتاب «الصلاة» محاسبة الشحيح بما عدَّه عليهم في «كتاب الطهارة»، ويبرم عقودهم في «كتاب البيوع»، ثم ينقضها بمقتضى شهاداتهم التي سجَّلوها في «باب الإقرار»، أما في الأصول فأسئلته قائمة بأجوبتها؛ تنصُّ على عدم تدلِّي فروعهم المختصة مِنْ هذه الأصول المبتوتة؛ بحسب دعواه، وهكذا...

وعمومًا؛ فإن «الإلزام» يشكِّل الحجم الأكبر والأهم في كتب ابن حزم، فهو وإن كان ظاهريًّا قد انفرد بجملة كبيرة من المسائل التي لم يوافقها عليه عامة أهل العلم، إلا أنه يبقى أن ما هجم عليهم به في أقوالهم، وفي استدلالاتهم، وفي أدلتهم: أمرٌ ذو شأن كان ينبغي أن يثير حفيظة الجمهور، فيأخذوها درسًا ومناقشة.

ولو أن الإلزامات أفردت مِنْ كتب ابن حزم الكبار وميِّزت لما كاد يبقى من تراث ابن حزم إلا الشيء اليسير، وحتى تتأكد مِنْ حجم «الإلزام» في كتب ابن حزم فما عليك إلا أن تفتح أيًّا من كتبه الكبار، وانظر في أي صفحاته شئت، فلن يقع بصرك إلا على إلزاماته، وإن شئت فتخير مسألة أطال فيها ابن حزم بحثًا ونقاشًا، سواء كان ذلك في مسائل الفروع كما في كتابه «المحلى»، أو في مسائل الأصول كما في كتابه «الإحكام»، أو في مسائل أصول الدين، والفرق والأديان، كما في كتابه «الفَصْل»: فما تجد هذا التطويل إلا في قضايا «الإلزام على أصول المخالفين».

فإن ابنَ حزم كان يفرغ سريعًا من تقرير «الحق» و«اليقين» حسب المبادئ الظاهرية، ثم لا يروعك إلا وأنت تراه ناشبًا في ديار المخالفين! وكأنه ما صنع كتبه الكبار إلا لهذا الغرض، بل قد صرَّح بهذا، كما في مقدِّمة المحلى، فالإلزام هو القضية الأولى لدى ابن حزم بالنظر إلى الحجم، والكثافة، والعناية، والمهارة؛ فابن حزم أستاذ علم الجدل، والإلزام هو أنجع أدواته.

الجهة السابعة: يبرز هذا البحث «التطبيقات الأصولية في الفروع الفقهية» كحقيقة واقعة في مدى التزام كل فريق بأصوله، بعيدًا عن تكلُّف الأصوليين، وتبسُّط الفقهاء في ضرب الأمثلة الواقعة، والنادرة، وحتى المستحيلة.

ولعلَّ ما ينتجه هذا البحث مِن «الإلزام والنقض ـ أي: طريقة الجواب عنه ـ» يكون مثريًا لهذه التطبيقات، جنبًا إلى جنب مع كتب «تخريج الفروع على الأصول»، وكتب «الفروق».

الجهة الثامنة: يبرز هذا البحث مدى انتظام المدارس الفقهية في أصولهم المذهبية، ومدى اطِّراد الفقهاء في قواعدهم.

ولذا فإنَّ اختيار ابن حزم كنموذج رئيس لهذا الموضوع أمر في غاية الحسْنِ، فهو

إلى جانب ما ذكرناه مِنْ استطالته على الفقهاء فيما خرموا فيه قاعدتهم، أو نقضوا فيه أصلهم، فإنه كواحدٍ مِن الأئمة الكبار، نَهَجَ نَهْجَه، والتزمَ بأصله، مهما كلَّفه الأمر، مع الأخذ بالاعتبار صعوبة مدرسته الظاهرية، المحدودة بحدود النص.

الجهة التاسعة: لعل هذا البحث يحيي رفاتَ بعضِ ما اندثر مِنْ تراث ابن حزم المفقود، وذلك مثل:

١ ـ كتاب: «فيما خالف فيه المالكية الطائفة مِن الصحابة».

قال ابن حزم: «فقد ألَّفنا كتابًا ضخمًا فيما خالفوا فيه الطائفة من الصحابة آراءهم دون تعلُّق بأحدٍ مِن الصحابة والتابعين رحمهم الله»[(١)].

٢ ـ كتاب: «فيما خالف أبو حنيفة ومالك والشافعي جمهورَ العلماء، وما انفرد به كلُّ واحدٍ منهم، ولم يسبق إلى ما قاله»[(٢)].

٣ ـ صَدْرُ كتاب: «الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودَين في مذاهب أهل الرأي والقياس» حيث فُقِدَ منه الفصول الخمسة الأولى، وصَدْرُ الفصل السادس مِنْ مجموع أحد عشر فصلًا، بما يوازي نصف الكتاب تقريبًا، ويحتمل أنه هو الكتاب الأول، وبيان ذلك في موضعه من هذه الرسالة إن شاء الله.

٤ ـ «الإظهار لما شنع به على الظاهرية».

٥ ـ «كشف الالتباس لما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس».

٦ ـ «الرسالة البلقاء في الرد على محمد عبد الحق بن محمد الصِّقِلِّي».

٧ ـ «مناظرات ابن حزم والباجي».

٨ ـ كتابٌ لابنِ حزم في الجدل.

ثالثًا: هدف البحث:

آمل أنْ أنتهي إلى نتائج ولو تقريبية في تقويم إلزامات ابن حزم للفقهاء صحةً وفسادًا، سبرًا وتقسيمًا، فيقفُ على دعوى ابن حزم على الفقهاء **في هذين المأخذين**:

١ ـ تناقض الجمهور بين أصولهم المقرَّرة وفروعهم المدوَّنة.

٢ ـ تناقض الجمهور بين تفريعاتهم المتباينة.

وأن يبيِّن هذا مِنْ جهتين:

١ ـ دراسة تطبيقية في إلزامات ابن حزم على جهة الاستقصاء النوعي لا العيني.

٢ ـ النتائج العلمية المستخلصة من إلزامات ابن حزم للفقهاء.

---

(١) رسائل ابن حزم، جمع إحسان عباس (٣/ ٨٨).

(٢) رسائل ابن حزم (١/ ٧).

فيتحصَّل مما تقدَّم: خلاصة تصلح أنْ تكون مقدِّمة تُجَلِّي «نظرية الإلزام» على وجه العموم، و«إلزامات الفقهاء» على وجه الخصوص.

رابعًا: منهج الباحث في موضوعه:

١ ـ محاولة استقصاء أطراف البحث النظري: كتعريف، وتكوين، ومصدر، وتاريخ، ومنهج.

٢ ـ تقعيد نظرية «الإلزام» مِنْ خلال كتب الجدل، وآداب البحث والمناظرة مِنْ جهة، ومِنْ خلال استقراء تطبيقات الفقهاء مِنْ جهة أخرى.

٣ ـ مادة البحث التطبيقية هي إلزامات ابن حزم بشكل أساسي وأوَّلي.

٤ ـ محاولة لعمل استقراء نوعي للإلزامات في نصوص الوحي، وفي نصوص الأئمة.

٥ ـ تناول «الإلزامات» بطريقة العرض والمثال تارة، وبطريقة النقد والمناقشة تارة أخرى، بحسب أبواب الرسالة وموضوعاتها.

٦ ـ محاولة حصر الأصول العامة التي ألزم فيها ابن حزم الفقهاء.

٧ ـ محاولة الوقوف على كل أصل اعتبره ابن حزم في إلزاماته ودراسته على حدة.

خامسًا: أسبقية الرسالة:

لم يعثر الباحث بحسب ما نالته يداه وأبصرته عيناه على مَنْ بحث في هذا الموضوع، غير أنَّ هناك بعضَ الأعمال المقاربة أو الموجزة، وإليك بعضَها:

١ ـ ذكر الدكتور محمد زين العابدين رستم في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن حزم: «الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودَين في مذاهب أهل الرأي والقياس» بعض الأمثلة مِنْ إلزامات ابن حزم للحنفية في معرض كلامه عن منهج ابن حزم في كتابه «الإعراب» في المناقشة والتعقب والجدل[1].

٢ ـ للدكتور عبد المحسن بن محمد الريس مؤلَّف صغير مِنْ مطبوعات جامعة الإمام بعنوان: «**تأصيل ما أنكره ابن حزم على الفقهاء مِنْ خلال كتابه الإحكام**»، وهو يقع في نحو مئة وخمسين صفحة، اقتصر فيه على أبواب «الجنايات والحدود والكفارات»، وذكر أنه سَبَقَ له بحث أبواب الطهارة والصلاة في بحث مستقل، وأنه بصدد إكمال بقية أبواب الفقه.

وهذا المؤلَّف يختلف عن موضوع البحث مِنْ عدة نواحٍ، منها:

---

(١) ينظر: مقدمة المحقق على كتاب ابن حزم «الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودَين في مذاهب أهل الرأي والقياس» (١/ ٢٥٠).

١ ـ أنه لم يتطرَّق إلى تقعيد «نظرية الإلزام».

٢ ـ أن محل بحثه قاصر على «كتاب الإحكام»، ومحل البحث هنا يعمُّ غيره مِنْ كتب ابن حزم.

٣ ـ أنه لا يتناول الإلزامات، بل يبحث حُكْمَ المسألة مِنْ خلال بحث مقتضب.

٤ ـ خلو البحث مِنْ نتائج علمية مُحقَّقة مِنْ إلزامات ابن حزم، سوى أنه ذكر في مقدمته الموجزة: تقويم موقف ابن حزم مِن الفقهاء.

٥ ـ مجال الموضوع فيه غرابة؛ إذ إنه قَصَدَ مناقشة ما أنكره ابن حزم على الفقهاء، بحسب الأبواب الفقهية، واتخذ كتابه الأصولي «الإحكام» مادةً له، وكان المفترض والأولى أن يكون «المحلى»؛ أليس كذلك؟! ربما لغزارة الأمثلة الفقهية لابن حزم في كتابه الأصولي.

سادسًا: مُتَعَلَّقُ الإلزام:

أشكر بادئ ذي بدء مجلس الفقه في جامعة أم القرى على تفضلهم بقبول الموضوع، وأخذهم بعضدي، وأخص بالذكر الأساتذة: الدكتور محمد أبو الأجفان رَحِمَهُ اللَّهُ، والدكتور عثمان المرشد رَحِمَهُ اللَّهُ، والدكتور أحمد بن حميد حفظه الله.

وكنتُ أخشى أن يتعثر الموضوع بسبب أنه آخذٌ من الفقه بطرف، ومن الجدل بطرف، والجدل محسوبٌ على علم أصول الفقه، وإن كانت علاقته به لا تزيد عن علاقة الفقه به، فهما منه على مسافة واحدة، فاشتباكه مع علم الأصول لا يلغي صلته الوثيقة بعلم الخلاف الفقهي، ناهيك عن أن أهل الأصول أنفسهم انتفوا منه!

وإن الموضوع لو لم يقبل في قسم الفقه، بسبب تعلقه بالأصول، فلن يقبل أيضًا في قسم الأصول لتعلقه بالفقه! وقل مثل ذلك في كل موضوع آخذ مِن هذين العلمين بطرف.

لا يخفى فائدة التخصُّص، وما له مِنْ أثر على تحقيق العلوم وإحكامها، لا سيما مع القصور الواقع اليوم في التلقي، غير أنه لا يجوز أنْ يكون سببًا في قطع تعلُّق العلوم بعضها ببعض، لا سيما المسائل العتيقة المتصلة الرباط، ولا يعني انفكاكها إلا خرابها، فلا مفرَّ إذن مِن المسامحة في تداخل العلوم.

وأحسب أن البحث في أغلبه كان تطبيقيًا في تفاريع الفقهاء، بيد أنها فرِّغت في القوالب الأصولية، فأنتج ذلك أبوابًا بأسماء أصولية، وبمواد فقهية، وهذا نافعٌ في لمِّ ما تشعب من الموضوع، وجمع ما تفرق.

وهذا يفيد أيضًا في: إبراز الفروع الفقهية منتظمة في سلكها الأصولي.

وفي هذا الصنيع فائدة أخرى وهي: ضم النظير إلى نظيره؛ مما يساعد في النظر في أقسام كل نوع مِن الإلزامات، والخروج بفوائد مضافة في كل سلكٍ جَمَعَ شتات هذه المسائل، لا سيما أن ابن حزم مَهَّدَ للنظر في ذلك، وهو لم يجرِّد الفروع الفقهية مِنْ قواعدها الأصولية، فلم تعرف عنه قطيعة تذكر بين الفروع والأصول، وكتابه الأصولي «الإحكام» شاهد عدلٍ، بخلاف ما عليه الحال لدى التصنيف الأصولي المتأخر لمتكلمة الأصوليين.

وما انتهيت من هذه الرسالة وفرغت منها إلا وحمل «المجلس» على عاتقه مشروعًا كبيرًا في دراسة إلزامات ابن حزم المفصَّلة في كتابه «المحلى» إلزاما إلزامًا، وبابًا بابًا، وبدأت طلائع الخير تشق الطريق الصعب.

أين أنت يا رشيد رضا لتقر عينك، ويطمئن قلبك، ألستَ أنت الذي كنتَ تتمنى ـ وأنت المقاصدي ـ أن ترى المحلى لابن حزم الظاهري مطبوعًا، قبل أن يوسِّدك التراب، فتكون بذلك مطمئنًا على الفقه؛ كيف لو علمت أن الكتاب بجملته في حيز الدراسة المفصَّلة؟!

حقًا، لقد طال إعراض الفقهاء عن كتب ابن حزم، وهجرهم لها، كل ذلك خوفًا من محرجاته، بينما كانت كنوز ابن حزم حكرًا على الكبار، يخرجون أسرارها، وينفردون بعلائقها.

وقد بارك الله في فصول هذه الرسالة، فاستقل كبارها في كتاب:

ـ «منجنيق الغرب: ابن حزم ترجمة لروح أندلسية، ورسم لأصول ظاهرية».

ـ «مدرسة الأصول».

سابعًا: خطة البحث التفصيلية:

تشتمل الدراسة على تمهيد، وبابين:

الباب الأول تأصيل الإلزام ومظانه:

وفيه فصلان:

فصلٌ (تأصيل): يشتمل على دراسة نظرية للإلزام من حيث التعريف، والشروط، والأركان، والأقسام، والمصادر، والغايات، ومن حيث أثر اللزوم في المذهب، وفي ترتيب الدليل، وعلى تعلُّق الإلزام بالعلوم.

وفصلٌ (مظان): يشتمل على دراسة تاريخية ومنهجية في موقع «الإلزام» في القرآن والسُّنَّة، واستعمالات الصحابة، ثم دراسة في اعتبار «الإلزام» في المدارس الفقهية الأربعة، وتوسعت في محله عند الشافعي، وابن دقيق العيد، وابن تيمية لتميزهم في

تقريره من الجهة النظرية والتطبيقية، ثم أتبعته بفصلٍ أجريتُ فيه ما يشبه العملية الاستقرائية في موارد الإلزام ومظانه في كتب أهل العلم، فانتهيت إلى جملة وافرة من الشخصيات العلمية التي برز اعتبارها للإلزام.

الباب الثاني: إلزامات ابن حزم:

وفيه ثلاثة فصول:

فصلٌ (الصلة): عرضتُ فيه صلة ابن حزم بالإلزام، وسبب اختياره أنموذجًا رئيسًا في هذا البحث، وبينت أنه كان أخص الناس اعتناء به من الناحية النظرية والتطبيقية، وتم التطرق فيه إلى نفسية ابن حزم الجدلية، وإلى تقريرات مفصلة له في الإلزام، ثم عرَّجتُ بالقارئ الكريم على نماذج من أفانين استعماله للإلزام، وألوانٍ متعددة مِنْ عرضه، وضروبٍ متوالية مِنْ أشكاله.

وفصلٌ (مسالك): أوردتُ فيه مسالك الإلزام: الإلزام بالمحال، والإلزام بالتحكم، والإلزام بالتناقض، والإلزام بالفرق، والإلزام بالحصر.

وفصلٌ (تحليل ومآخذ): قمتُ فيه بتحليل إلزامات ابن حزم الأصولية، ثم إلزاماته الفقهية للحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، درستُ كل مذهب على حدة، ثم ختمت ذلك بذكر طائفة من المآخذ على إلزامات ابن حزم.

وأخيرًا: نتائج مفصَّلة للبحث، حاولت أن أفرغ فيها النتائج الدقيقة للموضوع، مساهمة في تسجيل الإضافة المقدمة في البحث، ثم أتبعت ذلك بطائفة من التوصيات، شكوتُ فيها وأمَّلت، بثثت فيها ورجوت، سائلًا الله ﷻ أن يبارك فيها، وأن ينفع بها.

هذا، ولنْ أنسى بإذن الله ما حييتُ نعمةَ الله عليَّ أنْ وفَّقني للدراسة في قسم الدراسات العليا في جامعة أم القرى، شعبة «الفقه»، فأحمده سبحانه على ما هيَّأ لي مِن الأسباب، وما منحني مِن الألطاف، لا سيما ما كان مِنْ قُرَّة العين، الوالد العزيز: السيد يحيى بن عبد الله الهاشمي، الذي دفعني لمواصلة مشوار الدراسة الأكاديمية، فقلب بذلك سيرة سميِّه حافظ الدنيا: يحيى بن معين حينما أهلك تركة أبيه في الرحلة، وطلب العلم![1].

أو كأن أبا تمام وضع يديه على عينيه، فسرح بعيدًا، وزوي له الزمان، فأبصره، وأكبره، فابتغى تسجيل اسمه في صحائف التاريخ، فخلَّده في ديوانه، وطار به كل مطار:

---

(١) راجع: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلِّكان (٦/ ١٣٩).

مَـا مَـاتَ مِـنْ كَـرَمِ الـزَّمَـانِ فـإنَّـهُ يَحْيَا لَدَى **(يَـحْيَى بن عَبْدِ اللَّه)**[1]

فلكأنه هو! والبيت ثقيل، يطيش بتركة يحيى بن معين! ولا تستكثرنَّ «البيت» على **(يحيى بن عبد الله)** فإنه أنفع لولده منه لأبي تمام!

أما الوالدة الكريمة: فحنانيك، فلسان معقود، وبصر كسير، فمعروفكِ أوهنَ مِنْ جَلَدي، وتجلُّدي لشكرك أرقدني، فآذنيني بعتاق، فأمٌ كريمة بنت كريم، فيا ربِّ بعينك احفظها مِنْ كل سوء، وأقرَّ عينها بما تحب، واملأ قلبها بذكرك.

وإذا كان الناسُ: قد تذوَّقوا مِنْ هذه الرسالة حلوها وشهدها فقد تجرَّعت أمُّ فراس مُرَّها وحنظلها، فتصبَّرت وصابرت، ثم نفد صبرها فأيِست واعتزلت، ثم آبت ورجعت، وناحت بحسرة وأنَّت، وكأنها تقول:

«زينُ الشباب أبو فراس لم يُمتَّع بالشباب!!»

فاللَّهُمَّ اجزها عن صبرها، وتولَّ شكرها.

أما المشرف على الرسالة الوالد أ.د. عبد الله الغطيمل، فكلي حياء أن أسدي له الشكر، وبأياديه البيضاء كان غراس هذا البحث وبذره، فهو مَنْ تخيَّر هذا الموضوع مِنْ جملة عناوين عرضتُها عليه، فما راقه إلا موضوع هذه الرسالة، وكان العنوان يومئذٍ: دراسة في إلزامات ابن حزم للفقهاء من المحلى، فأشار عليَّ أنْ أبحث في دراسة «الإلزام» ببحث نظري كمقدمة تمهِّد لي أرضية البحث في إلزامات ابن حزم للفقهاء، ثم أملاني عنوان هذه الرسالة.

ولم ينته ـ حفظه الله ـ حتى تخير لي كما يتخير أطايب الثمر: مناقشين فاضلين من أعيان العلم والأدب، أفدتُ منهما ما أفدتُ، فزدتُ ونقصت، وقدمتُ وأخرت، ورحتُ ورجعت:

أ.د. حسين الجبوري حفظه الله.

أ.د. عبد الله الثمالي حفظه الله.

فأسأل الله تعالى أنْ يبارك لهم في علمهم وعملهم، وأن ينفع بهم، وأن يجلسهم بجوار نبيه محمد ﷺ.

ومن وراء الرسالة جنديان مجهولان بذلا الكثير:

أحدهما: ابن عمي الشاب الصغير عمار بن محمد مدني ابن السبع عشرة سنة الذي

---

(١) ديوان أبي تمام (ص٣٤١)، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (٣/ ٣٤٧)، أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (ص١٧)، الوساطة بين المتنبي وخصومه (ص٤٦)، نهاية الأرب في فنون الأدب (٧/ ٧٦)، والبيت شاهد معروف على التجنيس المستوفى.

هندس الرسالة بيده، ونسقها بقلمه، ورسمها بريشته، فلم يأل جهدًا، ولم يدَّخر وسعًا، وكأنه أبو عذرها، أو أنها بنت أفكاره.

الثاني: زميلي وأخي وسيم خطاب الذي راجع وصحَّح معي الرسالة مِنْ مهدها إلى تمامها، في تكرار، وإعادة؛ فلم يملَّ، ولم يسأم، ولم يتبرَّم، ثم اعتذر لي، وشكر الإفادة!

ثم لم أنته حتى تلقَّى هذه الرسالة صاحبُ ابن حزم: ابنُ عقيل الظاهري، شيخ أهل الظاهر من المعاصرين، وهو لابن حزم كالبيهقي للشافعي، فما مِنْ ظاهري إلا ولابن حزم عليه منة، إلا ابن عقيل الظاهري، فإن له على ابن حزم منة! نشر ذكره، وحرَّر مذهبه، وناضل عنه.

فأخذ ابن عقيل رسالتي بيمينه، فتأبَّطها، وراح وتركني مدهوشًا بحيرتي، وهجيراه: آبن حزم؟ أنا أولى الناس به ومنك، فهو مني، وأنا منه![1].

كما لا أنسى أساتذتي وزملائي الذين أفدتُ منهم، لا أستثني منهم أحدًا، وما يضرُّهم تغييب أسمائهم، وقد حفظتهم المقل، وأناخت على ركابهم المهج، فاللهَ أسألُ أنْ يُثَبِّتني وإياهم على الصراط المستقيم، وأسأله ـ لي ولهم ولقارئ هذه الكلمات ـ نعيمًا لا ينفد، وقرة عين لا تنقطع، ولذة النظر إلى وجهه الكريم، في غير ضراء مضرَّة، ولا فتنة مضلة، وأنْ يجعلنا هداة مهتدين، غير ضالين ولا مضلين، وأنْ يزيِّنَّا بزينة الإيمان.

أخيرًا، بقيتَ أنت قارئ هذه الرسالة، فلك تكلَّفتُ كتابتها، ومِنْ ورائك أحتسب أجرها، غاية مناي أن تكون قد انتفعت بها، فإن نفعتَ صاحبها، فصوَّبت خطأه، وعدَّلت سيره، وأخلصت نصيحته، فأنت أنت.

أسأل الله ﷻ أنْ يجعلَ هذه الرسالة خالصةً لوجهه، وأنْ يبارك فيها، وأن ينفع بها.

هذا، وصلِّ اللَّهمَّ على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلِّم تسليمًا كثيرًا، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

Twitter: fhashmy

---

(١) احتفى الشيخ ابن عقيل الظاهري بالكتاب، ووعدني بمقدمة ودراسة ضافية للكتاب، وطبعه في حلة متميزة، لكن حال دون ذلك ظروفه الصحية، أسأل الله ﷻ أن يبارك في علمه، وعمره، وذريته، وتلاميذه. ثم بعد رحلة التيه آل الكتاب إلى مؤسسة نماء ذات الإصدارات والدراسات، فنزلت دارها، حتى نبت ريشها، وتمدد جناحها، لتُحَلِّقُ بإذن الله في عالم المطبوعات.